بعد قرار فصل «الإدارية» عن «المالية» في «نفط الكويت»

هل يصبح الإداريون والماليون في «النفط» محرومين من المناصب العليا؟

أحمد مغربي

أثار التعميم الذي أصدرته شركة نفط الكويت نهاية الأسبوع الماضي، والذي تم فيه فصل الشؤون الإدارية عن المالية مع دمج الأخيرة مع مديرية التخطيط، حفيظة بعض العاملين في القطاع النفطي، حيث سيحرم هذا التوجه- الكارثي على حد وصفهم- في حال تعميمه على كافة شركات القطاع النفطي الإداريين والماليين في القطاع النفطي من تقلد المناصب العليا في الشركات.

ووفقا لمصادر متابعة لـ «الأنباء» فإن الترقيات على مستوى الصف الثاني في القطاع النفطي والمتمثلة في نواب الرئيس التنفيذي للإدارية والمالية ستكون حكرا على المهندسين باعتبار ان كفة المهندسين في التقييمات ستكون راجحة لتقلد منصب التخطيط والمالية، بالإضافة الى الشؤون الإدارية التي من المرجح ان يتم إسنادها الى مهندس من الشؤون التجارية أو من الخدمات المشتركة.

وعلى الرغم من ان توجه فصل الشؤون الإدارية عن المالية كان يجري الإعداد له منذ 5 سنوات تقريبا، إلا ان القياديين في القطاع النفطي آنذاك فضلوا عدم الاستمرار في هذا التوجه للحفاظ على القياديين ذوي الخلفية المالية والإدارية لتنفيذ بعض الأعمال التي تحتاج إلى خبرة كبيرة في الأنظمة المالية والمحاسبية مثل الاقتراض للمشاريع الكبرى في القطاع النفطي.

وكخطوة من مؤسسة البترول الكويتية لبدء تطبيق هذا النموذج على كل شركات القطاع النفطي لاحقا فإنه تم دمج التخطيط والمالية في مؤسسة البترول قبل عدة سنوات، وذلك لارتباط التخطيط بالمالية من ناحية إقرار المشاريع ومدى توافر السيولة المالية والجدوى الاقتصادية لتنفيذ المشروع.

وفي جانب آخر، أهدر نظام التقييم العكسي (360) المستخدم في نظام الترقيات لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات 17 وأعلى بالقطاع النفطي، لحقوق بعض الكفاءات، وطالبت المصادر بضرورة الاعتماد على عناصر أخرى بدلا من الرأي الشخصي لأعضاء لجان المفاضلات المؤقتة والذين عادة ما تكون آراؤهم وليدة اللحظة على عكس تقييم الأداء السنوي الذي يكون بناء على آراء مجمعة على مدى ثلاث سنوات أو أكثر.

واشتكت المصادر من خلو بعض المراكز المهنية الحساسة لفترات زمنية كبيرة.

■ تخوف نفطي من ذهاب المناصب إلى مهندسين في التخطيط والتجارية

المصفاة تزود السوق الڤيتنامي بـ 40٪ من احتياجات الوقود

الفاضل: تحسن ملحوظ في أداء مصفاة «نغي سون».. وڤيتنام تذلل العقبات

د.خالد الفاضل

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل أمس عمق ومتانة العلاقات الثنائية النفطية مع ڤيتنام، مضيفا انها تسير بشكل وثيق إلى المزيد من التعاون النفطي.

وقال الفاضل في اتصال مع «كونا» انه التقى أمس الأول رئيس وزراء ڤيتنام نغويان يوان فوك، كما التقى وزير التجارة والصناعة الڤيتنامي تران توان آن، مشيرا إلى رغبة البلدين في تنمية وتطوير التبادل التجاري فيما يخص القطاع النفطي وتجديد سبل التعاون.

وأكد حرص الكويت على الاستثمار في ڤيتنام، مثمنا العلاقات المتميزة بين البلدين في المجالات كافة لاسيما المجال النفطي.

وذكر ان المسؤولين الڤيتناميين أشادوا بالتحسن الملحوظ في أداء مشروع مصفاة ومجمع البتروكيماويات «نغي سون» في الآونة الأخيرة، منوها بحرص ودعم الحكومة الڤيتنامية لإنجاح المشروع الذي يزود السوق الڤيتنامية بنحو 40٪ من احتياجاتها من الوقود.

وأعرب الفاضل عن شكره وتقديره للدعم الذي تقدمه الحكومة الڤيتنامية لتذليل العقبات التي تواجه المشروع ما يدل على حرص كل الأطراف على إنجاحه وتكريسه دوليا باعتباره مثالا للتعاون الناجح بين ڤيتنام واليابان والكويت.

يذكر ان مصفاة ومجمع البتروكيماويات «نغي سون» هي أكبر مصفاة في ڤيتنام اذ تأسست في ابريل 2008 بين شركة البترول الكويتية العالمية بنسبة 35,1٪ ومجموعة ڤيتنام للنفط والغاز بنسبة 25,1٪ وشركة اديمتسوكوزان اليابانية بنسبة 35,1٪ وشركة ميتسوي للكيماويات اليابانية بنسبة 4,7٪.

وتعمل المصفاة على تكرير 200 ألف برميل يوميا من النفط الخام الكويتي اذ تعد من أهم المشاريع الوطنية الرئيسية في ڤيتنام.

«ميزان» توقّع اتفاقية للاستحواذ على 29٪ من «ميزان السعودية»

وقّعت شركة ميزان القابضة الكويتية اتفاقية للاستحواذ على نسبة 29٪ من حصص شركة ميزان للأغذية السعودية.

وقالت «ميزان» في إفصاح منشور على موقع البورصة أمس إنها وقعت الاتفاقية عبر إحدى شركاتها التابعة في السعودية والمالكة لنسبة قدرها 99٪ من إجمالي حصص (ميزان للأغذية).

وأوضحت في إفصاحها ان النسبة المتبقية في «ميزان للأغذية» البالغة 1٪ ستحتفظ بها الشركة السعودية من خلال إحدى شركاتها التابعة متوقعة الانتهاء من كل إجراءات نقل الحصص وإتمام الصفقة خلال شهرين من تاريخه.

وأضافت ان قيمة الصفقة - في حال إتمامها - تقدر بحوالي 1,2 مليون دينار كما أن الصفقة ليس لها تأثير حاليا على المركز المالي للشركة.

«أسيكو» تُعين رئيساً تنفيذياً للإدارة المالية

أعلنت شركة أسيكو عن تعيين د.غابريال أوشو بمنصب الرئيس التنفيذي للإدارة المالية.

وقالت الشركة في بيان نشر علي موقع البورصة إن أوشو سينضم الى فريق العمل خلال شهرين من تاريخه.

إلى ما بعد نهاية 2019 بسبب عدم الموافقة عليها حتى الآن

تأخر مناقصة تحديث محطة تعزيز الغاز 160

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان لجنة المشتريات في شركة نفط الكويت لم توافق بعد على طرح مناقصة عقد تحديث محطة تعزيز الغاز 160 (160-BS)، وفقا لمصادر صناعية مطلعة قالت ان هذه اللجنة تعتبر إحدى أهم اللجان في شركة نفط الكويت.

وأضافت ميد ان توقعات قد سادت في وقت سابق بأن يتم طرح مناقصة مشروع التحديث في يونيو أو يوليو الماضيين، وحيث لم يتم ذلك بات من المتوقع ان تتم عملية الطرح في أغسطس الماضي او سبتمبر الجاري، غير ان عدم موافقة لجنة المشتريات يجعل من غير المحتمل طرح المناقصة قبل نهاية العام الحالي.

ونسبت المجلة الى أحد المصادر قوله: «ان من المفاجئ أن لجنة المشتريات بشركة نفط الكويت لم توافق بعد على هذا المشروع، حيث إنه واحد من العديد من المشاريع التي تشهد تأخيرات في الكويت في اللحظة التي تسبق طرح مناقصاتها».

ويشار الى ان طرح مناقصة المشروع سيتم باستخدام نموذج الهندسة والتوريد والبناء (EPC) بميزانية تقدر بنحو 270 مليون دولار. وتقع محطة التعزيز 160 جنوب شرقي الكويت وتم بناؤها في الأصل مشتملة على قطاري ضغط متطابقين يعملان بمرحلة واحدة.

ومن المقرر ان تبلغ طاقة المعالجة لدى القطارين معا 500 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحامض، الذي يتم الحصول عليه من مراكز التجميع ذوات الأرقام 3 و4 و6 و7 و21. وسيضيف تحديث المحطة قطارا ثالثا إلى المجمع فضلا عن المرافق المرتبطة به. تجدر الإشارة الى انه سبقت ترسية عقد EPC الأصلي لمحطة التعزيز 160-BS على شركة سايبيم الإيطالية في أبريل 2008، وبلغت قيمة العقد 676 مليون دولار، وقد تم إنجازه في أكتوبر 2011.

وشهد طرح مناقصة هذا المشروع تأخيرات سابقة وكان من المتوقع أصلا طرحها قبل نهاية 2018 الذي كان بطيئا نسبيا من حيث ترسيات العقود في قطاع النفط والغاز، ويؤكد ذلك ما تعرضت له معظم المشروعات من تأخير، ويعزو بعض المحللين ذلك إلى إجراء عملية إعادة هيكلة داخل القطاع.

مع استمرار تخفيض الفائدة الأميركية

أسعار «الذهب» إلى ارتفاع كبير خلال الأشهر المقبلة

محمود عيسى

توقع بنك بي ان بي باريبا الفرنسي ان تواصل أسعار الذهب ارتفاعها إلى أكثر من 1600 دولار للأونصة مع بدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إجراء تخفيض بواقع 25 نقطة أساس في سعر الفائدة لمكافحة تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وتداعيات الحرب التجارية مع الصين، مشيرا الى احتمالات حدوث ارتفاع كبير في الأسعار في الأشهر المقبلة.

وفي مذكرة أصدرها للعملاء، قال رئيس قسم أبحاث السلع في البنك هاري تشيلينجويريان إن السبائك ستستفيد من موافقة بنك الاحتياطي الفيدرالي على 4 تخفيضات كل منها بواقع 25 نقطة أساس بين هذا الشهر ويونيو 2020.

وقال إنه مع انخفاض العوائد الاسمية مع كل تخفيض، «ستتحرك الأسعار الحقيقية وتبقى في المنطقة السلبية، مما يزيد من جاذبية الاحتفاظ بالذهب».

ونقلت وكالة بلومبيرغ الإخبارية عن مسؤول البنك قوله انه «من غير المرجح أن يتم التوصل الى حل للحرب التجارية بسرعة، مؤكدا ان الذهب استأنف دوره التقليدي كأحد الأصول التي تمثل ملاذا آمنا» وتتجه الحيازات في صناديق الاستثمار المتداولة الآن نحو مستويات الذروة التي شهدتها 2012، حيث عزز البنك الفرنسي توقعات الأسعار لهذا العام والعام المقبل.

وانتهى البنك الى تقدير ان يبلغ متوسط سعر المعدن الأصفر 1400 دولار للأونصة في 2019، بزيادة 60 دولارا عن التوقعات السابقة، ويواصل ارتفاعه ليبلغ 1560 دولارا في 2020 بعد ارتفاع 130 دولارا في تقديرات النظرة المستقبلية لأسعار الذهب.

وقال إن دورة التيسير من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي سترفع متوسط الأسعار فوق 1600 دولار في الربع الأول من 2020.

«الكاش» يغري الأثرياء بدلاً من الاستثمار في الأسهم

سارعت عائلة «مايكل» الألمانية إلى تحويل جزء من ثروتها غير المستغلة إلى الذهب والاحتفاظ به في المنزل، وذلك حتى قبل فترة من اعتماد أسعار الفائدة السالبة في منطقة اليورو، أي أن الخطوة لم تكن خوفا من عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي، بحسب «فاينانشيال تايمز».

مثل هذه الخطوة تعكس عدم ثقة في النظام المالي بشكل عام، ومن ناحية أخرى تشير إلى تصرفات الأثرياء الذين يميلون إلى الاحتفاظ بثرواتهم في مكان آمن، ما يحبط طموح مديري الثروات الراغبين في استقطاب المزيد من الأصول لاستثمارها.

الاحتفاظ بالنقدية

واصبح الأشخاص الذين يمتلكون ثروات كبيرة (لديهم مليون دولار من الأصول القابلة للاستثمار على الأقل) يتجاهلون الأسهم بشكل متزايد، وخلال الربع الأول من هذا العام احتفظت هذه الفئة من الناس بنحو 28٪ من محافظها في صورة كاش، وفقا لتقرير «كابجيميني وورلد ويلز»، ارتفاعا من 27,2٪ قبل عام.

وحاليا، يبلغ إجمالي الحيازات السائلة «الكاش» للعملاء لدى «يو بي إس»، وهو أكبر مدير للثروة في العالم، 26٪ ارتفاعا من 25٪ عند بداية العام، فيما يقول مصرف «كريدي سويس» إن العملاء يحتفظون بنسبة 29٪ من أصولهم في صورة كاش، انخفاضا من 30٪ في بداية عام 2019.

ويقول مديرو الثروات إن عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي والتوقعات بالنسبة للأسهم السبب في تمسك العملاء بالكاش وخوفهم من المخاطرة، وتسببت عوامل مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في دفع بعض المستثمرين إلى زيادة حيازاتهم النقدية.

وفي المسح الفصلي لـ «يو بي إس»، تبين أن ثلث المستثمرين يعتقدون أن الصراع بين واشنطن وبكين ربما يستمر لمدة عام أو أكثر، ورأى 45٪ منهم أن تنويع المحافظ الاستثمارية هو الحل الأمثل لتجاوز آثار الحرب التجارية الطويلة، فيما قال 37٪ منهم إن الاحتفاظ بالنقد هو الحل.

لكن مديرو الثروات غير معجبين بهذا التوجه لأسباب تجارية مفهومة، والبنوك في سويسرا على وجه الخصوص، حيث بلغت أسعار الفائدة سالب 0,75٪، وتم تمرير هذه الأسعار إلى العملاء ذوي الأرصدة العالية.

وعطلت مصارف أمثال «كريدي سويس» و«يو بي إس»، تمرير هذه الفائدة إلى العملاء لبعض الوقت، لكنها قالت مؤخرا إنه سيتعين عليها تمرير الأسعار السالبة في نهاية المطاف.

خيبة أمل مديري الثروات

إذا كان بإمكان الأثرياء فعل الكثير بأموالهم، مثل الاستثمار في الأسهم الخاصة أو غيرها من الأصول البديلة أو شراء العقارات أو حتى تداول الأسهم في البورصات، فإن مديري الثروات يولدون المزيد من الأموال بفضلها.

ويشعر مديرو الثروات بالإحباط لأن العملاء ينظرون إلى الكاش باعتباره الرهان الأكثر أمانا بسبب الفائدة السالبة، وفي إشارة إلى تجنب الكثير من المستثمرين لأسواق الأسهم رغم الاتجاه الصاعد، يقول كبير مسؤولي الاستثمار لدى «يو بي إس»، «مارك هيفيل»: التفكير في كيفية تحرك السوق منذ الأزمة المالية يبدو مفزعا.

مع ذلك، فإن تصور المخاطر يظل أمرا عاطفيا، إذا شعر الناس بالراحة عند دفع أموال إضافية في صورة فائدة سالبة ورضوا بالخسارة المعلومة لهم جيدا بدلا من الخسائر المجهولة، والتي قد تكون أكبر على الأصول ذات المخاطر العالية، فقد يكون من الصعب على مديري الثروات إثناؤهم عن ذلك.

على الأقل، من احتفظوا بسبائك الذهب في منازلهم مثل عائلة «مايكل» لن يواجهوا مشكلة في العثور على أموالهم، وقد يكون المعدن النفيس الخيار الأسوأ بالنسبة لمديري الثروات حال بحث المستثمرون عن حل أكثر أمانا لحماية محافظهم، وربما على مديري الثروة الاكتفاء بالمشاهدة واحترام رغبة المستثمرين في اقتناء الكاش خلال المرحلة الحالية.